رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٢٨ / ١ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

العلاقات التركية - المصرية بعد عام ٢٠١١ (الواقع والمستقبل)

Turkish-Egyptian relations after 2011 (reality and future)

م.د. أحمد محمود عبد المجيد

PhD. Ahmed Mahmood Abdul majeed

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد تركيا ومصر من الدول المحورية والمهمة في منطقة الشرق الأوسط ،وقد مرت العلاقات مابين البلدين تأريخياً بعدة مراحل تراوحت بين حالة الدفء والفتور والتجافي وصولاً الى القطيعة في أحيان أخرى. شهدت العلاقات منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا في عام ٢٠٠٢ تجافياً تحول الى قطيعة سياسية بعد عام ٢٠١١ ولاسيما مع انقلاب ٣٠ حزيران ٢٠١٣ الذي وصفته تركيا بأنه أنقلاب عسكري على شرعية الحكم ، لتشهد العلاقات توتراً سياسياً وقطيعة دبلوماسية أنعكس ذلك على مواقفهما وتعاملها اتجاه القضايا المتشابكة بينهما ولاسيما قضية التنافس في شرق المتوسط والملف الليبي ، غير ان تطورات الأحداث الأخيرة من إعادة انتخاب الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) وأدراكه بضرورة إعادة هيكلية منطلقات السياسة الخارجية التركية تجاه القوى الفاعلة ولاسيما مصر ووقوفها إلى جانب الشعب التركي في محنته عقب زلزال تركيا ٢٠٢٣ وإن هناك رغبة مشتركة في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية في ضوء التحديات التي تواجهها إقتصادياتهما لتكون منطلق نحو تقاربهما السياسي وتجاوز خلافاتهما، ولاسيما وانهما قوتان أقليميتان وإن تعاونهما مهم في حسم القضايا الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: "تركيا"، "مصر"،" ليبيا"، "شرق المتوسط"، "الاخوان المسلمين"، "الربيع العربي"

Abstract

Turkey and Egypt are considered among the pivotal and important countries in the Middle East region, and relations between the two countries have historically passed through several stages that ranged between a state of warmth, apathy, and dryness, reaching estrangement at other times.

Since the Justice and Development Party came to power in Turkey in 2002, relations have witnessed a rapprochement that turned into a political rupture after 2011, especially with the coup of June 30, 2013, which Turkey described as a military coup against the legitimacy of the government. Thus, relations witnessed political tension and a diplomatic rupture, which was reflected in their positions and treatment towards them. The intertwined issues between them, especially the issue of competition in the Eastern Mediterranean and the Libyan file, but the recent developments of the re-election of the Turkish President (Recep Tayyip Erdogan) and his awareness of the necessity of restructuring the principles of Turkish foreign policy towards the active powers, especially Egypt, and its standing by the Turkish people in their ordeal following the earthquake in Turkey. 2023 There is a common desire to strengthen their economic relations in light of the challenges facing their economies to be a starting point towards their political rapprochement and overcoming their differences, especially since they are two regional powers and their cooperation is important in resolving regional and international issues.

Keywords: Turkey, Egypt, Libya, Eastern Mediterranean, Muslim Brotherhood, Arab Spring

المقدمة:

مرت العلاقات التركية المصرية بمراحل عديدة عبر التأريخ مابين النمو والتطور ومابين الإنحسار والتراجع ، حيث تتصف بعدم الثبات وعدم الإستقرار وإن السياسة الخارجية لكلا البلدين تحكمها المصالح والمبادئ والقيم والتقاطعات الايديولوجية .

ومع وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة عام ٢٠٠٢ شهدت العلاقات تجافياً الى عام ٢٠١١ لتشهد تحسناً ملحوظاً على الصعيد التجاري والسياسي والثقافي والعسكري لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما تراجعت العلاقات مابين البلدين بعد إنقلاب ٢٠١٣ مع عزل الرئيس المصري المُنتخب (محمد مرسي) من الحكم والذي وصفته حكومة انقرة بالإنقلاب غير الشرعي لتدخل العلاقات الى مرحلة التوتر السياسي والقطيعة الدبلوماسية رغم استمرار علاقاتهما الإقتصادية التي يعول عليها في إستعادة علاقاتهما وتجاوز خلافاتهما ولاسيما بشأن القضايا الإقليمية المشتركة على صعيد التنافس في شرق المتوسط والملف الليبي والدعم التركي للإسلام السياسي في المنطقة ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين المعارضة للنظام المصري الجديد .

وفي ضوء القضايا الخلافية بين البلدين بعد عام ٢٠١١ نجد أن الأحداث الإقليمية والدولية كان دافعاً الى تراجع الخطاب السياسي والإتهامات المتبادلة بين انظمة كلا البلدين في ضوء إدراك كلا البلدين أهمية تعاونهما المشتركة للحفاظ على أمن وأستقرار المنطقة كونهما قوتان إقليميتان لهما ثقل وأهمية في حسم قضايا المنطقة الى جانب التحديات الداخلية في كلا البلدين على الصعيد الإقتصادي من تراجع قيمة العملة المحلية وارتفاع مستوى التضخم في إقتصادياتهما الى جانب أهمية تعاونهما للوقوف بوجه القوى الإقليمية المنافسة لهما مثل ايران واسرائيل ، مايجعل من تقاربهما ضرورة ملحة لخدمة مصالحهما ولمن وأستقرار المنطقة.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع بالنقاط الآّتية:-

١. إن كل من تركيا ومصر قوتان إقليميتان مركزيتان في منطقة الشرق الأوسط بحكم إمكانياتهما المادية والمعنوية ما يجعل من من دراسة مسار علاقاتهما في ضوء القضايا الخلافية المشتركة وكيفية تعاملهما ازاءها جانب مهم له تداعيات تتجاوز طرفي العلاقة الى كامل الاقليم بتفاعلاته وتوازناته.
٢. معرفة خصائص العلاقات التركية المصرية والبحث عن مدى التشابه والاختلاف بينها وبين سائر العلاقات الدولية الاخرى ومن هو الطرف الفاعل والمؤثر في مسار تلك العلاقات .
٣. مُستقبل العلاقات التركية المصرية من حيث التقارب او التباعد تداعياته تتجاوز البلدين الى مسار ومستقبل القضايا الاقليمية وحتى الدولية.

مُشكلة البحث: بالرغم من كون البلدين قوتان إقليميتان لهما تأثير في تشكيل خارطة المنطقة سياسياً رغم عدم إمتلاكهما حدود برية مُشتركة وعدم تشكيلهما تهديداً مباشراً على بعضهما البعض ، إلا إن علاقاتهما أتسمت بالتذبذب على مدار التأريخ تأثراً بتوجهات القيادات السياسية في كلا البلدين وأرتباطاتهما الإقليمية والدولية ، ولهذا نجد اليوم بأن إعادة إنتخاب رؤساء كلا البلدين لولاية جديدة يجعل هناك تساؤلات حول مستقبل مسار العلاقات مابين البلدين وعن مدى أمكانية تقاربهما وتجاوز خلافاتهما ، وبصدد ذلك ممكن طرح التساؤل

المركزي الأتي(ماهي المعطيات والمستجدات الجديدة في مسار العلاقات التركية المصرية والتي من شأنها أن تعيد توطيد علاقاتهما الدبلوماسية الى ما قبل انقلاب عام ٢٠١٣ في مصر؟) ومن هذا السؤال يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ماهي جذور العلاقات التركية المصرية وتطورها التأريخي ؟
٢- ماهو واقع العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١١ ؟
٣- ماهو مُستقبل العلاقات التركية المصرية في ضوء القضايا الخلافية مابعد عام ٢٠١١؟

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في :(أن العلاقات التركية المصرية في ظل التباين الايديولوجي بين قيادات كلا البلدين وتوجهاتهما الخارجية المتباينة أزاء التعامل مع القضايا الخلافية يجعل من مسار تلك العلاقات ومستقبلها يتراوح بين المد والجزر ويشوبها درجة عالية من التنافس والتدافع)

منهجية البحث: في ضوء مشكلة البحث وفرضيته فقد تم الإعتماد على المنهج التأريخي لسرد تاريخ العلاقات وأبرز القضايا والمواقف المؤثرة في مسار تلك العلاقات ، كما تم اعتماد المنهج التحليلي من أجل تحليل الظاهرة موضوع البحث لبيان أسباب ونقاط تقارب وتباعد العلاقات بين البلدين وصولاً الى النتائج، كما أعتمد الباحث على المنهج الإستشرافي المُستقبلي من اجل تقديم مشاهد مستقبلية للعلاقات التركية المصرية من خلال فرص وكوابح كل مشهد.

حدود البحث: يتناول العلاقات بالتركيز على القضايا الخلافية مابعد عام ٢٠١١ بالتركيز على التنافس التركي المصري في شرق المتوسط

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسة:-

المحور الأول: تطور تأريخي للعلاقات التركية المصرية حتى عام ٢٠١١

تعد كل من تركيا ومصر من الدول المحورية والمهمة في منطقة الشرق الأوسط أتصفت علاقات البلدية بعدم الثبات وعدم الاستقرار عبر مراحلها التأريخية السابقة ومع وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى الحكم عام ٢٠٠٢ شهدت تلك العلاقات تطورات كبيرة تزامنت مع التطورات والأحداث الإقليمية والدولية مابعد الحرب الباردة ، وفي ضوء ذلك تم تقسيم هذا المحور الى مطلبين أثنين هما:-

المطلب الأول: العلاقات التركية المصرية حتى عام ٢٠٠٢

تعود العلاقات بين البلدين تأريخياً الى زمن بعيد منذ أن كانت مصر جزءاً من الامبراطورية العثمانية حيث كانت حينها احدى المقاطعات العثمانية رغم إنها تمتعت بنوع من الحكم الذاتي عن سلطة المركز في اسطنبول طيلة الحكم العثماني، بل الأكثر من ذلك كانت هناك محاولات مصرية من قبل السلطان محمد علي باشا حاكم مصر خلال القرن التاسع عشر السيطرة على الامبراطورية العثمانية بعد أن تمكن من فرض سيطرته على سوريا وفلسطين عام.١٨٣٠. [١]

بعد تفكك الامبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٤ بزعامة (مصطفى كمال اتاتورك) شهدت العلاقات التركية المصرية فتوراً كبيراً لاسيما مع اتجاه السياسة التركية نحو العالم الغربي ضمن سياسة التغريب التي اعتمدها (اتاتورك) إذ لم يكن هناك إهتمام بالعالم العربي ولاسيما(مصر). [٢]

خلال الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩١) ساد العلاقات التركية المصرية التوتر والعداء بسبب سياسات كلا البلدين واتجاهاتها المتناقضة، فبينما اتجهت السياسة التركية الى جانب المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ؛اتجهت السياسة المصرية الى جانب المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق فقد أثر انضمام تركيا الى حلف الناتو عام ١٩٥٢ وحلف بغداد ١٩٥٥ على التقارب التركي المصري ، وجعل العرب ينظرون الى تركيا بانها أداة الغرب في تقسيم وتفتيت الوحدة العربية وعنصر دعم للوجود الاسرائيلي في المنطقة ،لهذا إتجهت مصر الى السوفيت الأمر الذي جعل تركيا تنظر الى مصر بأنها عميلة للاتحاد السوفيتي وممثلة لمصالحه في المنطقة مازاد من تباعد وتوتر العلاقات التركية المصرية . [٣]

خلال المدة(١٩٥٤-١٩٧٠) شهدت العلاقات التركية المصرية حالة من التباعد والقطيعة تمثلت بالموقف التركي الرافض من ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٤ في مصر والتي مثلت ولادة العهد الناصر ودور مصر القيادي في العالم العربي وتزعمه التيار القومي العربي بعد خروجه من المحورالبريطاني الى المحور السوفيتي ، بالمقابل كانت السياسة التركية تتجه نحو الغرب من حيث انضمانها الى حلفي الناتو وبغداد ومن ثم توقيعها مع الجماعة الاوربية اتفاق انقرة عام ١٩٦٣ بشأن امكانية انضمامها الى الاتحاد الاوربي مُستقبلاً. [٤]

وفي ستينات القرن الماضي شهدت العلاقات التركية المصرية تحسناً ملحوظاً حيث ساهم حل الأزمة القبرصية عام ١٩٦٤ في إعادة مكانة وأهمية تركيا في المنطقة وأن الاخيرة أدركت أهمية تقاربها من الدول العربية ولاسيما مع مصر من أجل حسم القضية القبرصية مع اليونان بعد ان تخلى عنها الغرب ،غير أن ذلك التحسن في العلاقات لم يدم طويلاً اذ سرعان ماشهدت العلاقات تباعداً خلال فترة السبعينات والثمانينات في ضوء وقوف مصر الى جانب الولايات المتحدة وتنافسها مع تركيا على شرق المتوسط والأكثر من ذلك التقارب التركي الاسرائيلي في التسعينات وتوقيع البلدين الاتفاق العسكري الاستراتيجي عام ١٩٩٦ جعل مصر تستاء من علاقاتها مع تركيا. [٥]

بعد عام ١٩٩١ وبعد نهاية الحرب الباردة وتغير مفاهيم القوة واختلاف طبيعة وحجم التحديات التي تواجهها الدول، نجد بان العلاقات التركية المصرية شهدت تحولاً ملحوظاً وفقاً لما شهدته السياسة الخارجية التركية من إعادة صياغة مبادئ تلك السياسة بالتركيز على جانبين هما:-[٦]

١- اعادة تعريف الامن القومي التركي
٢- التعريف بدور ومكانة تركيا في المنطقة كقوة اقليمية بارزة

كانت المستجدات في المنطقة العربية من عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي الى طرح تركيا نفسها كلاعب إقليمي قادر على حل مشاكل دول الجوار العربي بحكم إمكانياتها على قيادة المنطقة ولاسيما وإنها مثلت تجربة فريدة في نظام الحكم وتجربتها في تحقيق التنمية الإقتصادية الداخلية ونظام يجمع بين الاسلام والديمقراطية في تولي الحكم منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة عام ٢٠٠٢. [٧]

المطلب الثاني: العلاقات التركية المصرية خلال المدة (٢٠٠٢- ٢٠١١)

بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا بأتت السياسة الخارجية تتوجه تدريجياً إتجاه قضايا دول الجوار الإقليمي ولاسيما شمال افريقيا وكانت سياستها تعتمد على أدوات إقتصادية وسياسية وثقافية في محاولة منها إحياء نفوذها التأريخي في المنطقة ، وكانت مصر في طليعة تلك الدول من حيث أهميتها الإقتصادية كونها سوقاً للبضائع التركية وحركة الاستثمار والتجارة ، الى جانب اهميتها الجيوسياسية بأنها بوابة التوغل الى القارة الافريقية جنوب الصحراء الكبرى.[٨]

كانت هناك أسباب عديدة للتوجه التركي نحو مصر بعد عام ٢٠٠٢ منها:- [٩]

١- وقوع مصر في قلب المناطق التي وصفها وزير خارجية تركيا الاسبق (احمد داوود اوغلو) بأنها دول العمق الاستراتيجي وهي (دول القوقاز،دول البلقان ودول الشرق الاوسط) وعلى تركيا تعزيز تقاربها من تلك الدول لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

٢- ان مصر تمتلك خصائص جغرافية وبشرية وإقتصادية ، فضلاً عن موقعها الذي يمنحها قوة إقليمية ومحور مركزي في محيطها.

٣- ان التحالف التركي مع مصر يمثل قوة موازنة للنفوذ الايراني في المنطقة.

٤- إنها بوابة تركيا نحو القارة الافريقية والشرق الاوسط.

إن أدراك تركيا بصعوبة مواجهة وحل قضايا الشرق الاوسط هو من دفعها الى تقاربها من مصر التي تعد احد اضلاع مثلث المنطقة المكون من (تركيا،مصر،ايران) ، وان تركيا في انخراطها بقضايا المنطقة فأنها وجدت في تجاربها السياسية والاقتصادية والثقافية مكنتها من ممارسة دور فعال يمكن تلمسه في احداث المنطقة العربية في عام ٢٠١١التي عُرفت بأحداث الربيع العربي وان اختلفت قوة وشدة تدخلها بين دول المنطقة حسب طبيعة وأهمية الدولة في المُدرك الاستراتيجي التركي ومستوى العلاقات بينهما. [١٠]

خلال المدة(٢٠٠٢- ٢٠١١) تميزت العلاقات التركية المصرية بالاستقرار النسبي والتعامل المتبادل ولاسيما في المجال الاقتصادي حيث حرصت تركيا على كسب ثقة مصر الى جانبها وإقناعها بأن عودة الدور التركي في المنطقة لايستهدف دورها الإقليمي ولاسيما في عملية السلام والوساطة في القضية الفلسطينية كونها القضية المحورية في المنطقة ووضعت تركيا وعلاقاتها مع دول المنطقة في موقف وأختبار صعب سعياً لإرضاء الشعوب العربية. [١١]

من مُؤشرات تحسن العلاقات ما بعد عام ٢٠٠٢ تبادل الزيارات الرسمية وأرتفاع حجم التبادل التجاري ، حيث زار الرئيس المصري الاسبق الراحل(حسني مبارك) تركيا ثلاث مرات خلال الاعوام(٢٠٠٤،٢٠٠٧،٢٠٠٩)

وفي المجال الاقتصادي وقع البلدين في عام ٢٠٠٧ اتفاقية التجارة الحرة والتي ضاعفت الصادرات المصرية الى تركيا ثلاث اضعاف كما ارتفع حجم التبادل التجاري من ٣٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى ٥ مليار دولار عام ٢٠١٣.[١٢]

بالرغم من التحسن الملحوظ في مسار العلاقات التركية المصرية مابعد ٢٠٠٢ إلا أن هناك مخاوف مصرية من تزايد الدور التركي إقليمياً ولاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومحاولة كسر حصار غزة عام ٢٠٠٨ اذ فسرت تلك التدخلات بأنها محاولة تركية لتقليل من مكانة ودور مصر الإقليمي ما جعل القيادة المصرية تتراجع في إندفاعها نحو تطوير علاقاتها مع حكومة حزب العدالة والتنمية التركي لأصوله الاسلامية التي تثير قلق الداخل المصري من حيث قضية جماعة الاخوان المسلمين المعارضة للنظام المصري وإن هناك مخاوف مصرية من تأثير علاقاتها مع تركيا على الوضع الداخلي لهذا كانت تظهر اللامبالاة للدور التركي لكن في الخفاء تتوجس من ذلك الدور. [١٣]

المحور الثاني: واقع العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١١

شكلت الاحداث التي عرفتها منطقة الشرق الاوسط فيما يسمى الربيع العربي عام ٢٠١١ وما تمخض عنها من تداعيات وتطورات متلاحقة مثلت إمتحاناً صعباً أمام تركيا وعلاقاتها الخارجية إذ أصبحت الاخيرة أمام تحديين رئيسين هما:- [١٤]

الاول : كيفية التوفيق بين مصالحها الإقتصادية وعلاقاتها السياسية الجيدة مع الانظمة العربية الحاكمة في المنطقة وبين واجب دعم مايسمى(الربيع العربي)ولاسيما انها تسعى لاستغلال تلك الاحداث لتعميم تجربتها كأحدى الديمقراطيات الرائدة وكنموذج اسلامي واقتصادي يُمكن تعميمه في المنطقة العربية.

الثاني: يتعلق بوازين القوى الإقليمية وهنا نجد مخاوف تركيا من بروز قوى إقليمية جديدة مُنافسة لها ولاسيما (مصر) كونها دولة عربية تمتلك مقومات تخولها مثل ذلك.

أمام تلك التحديات نجد بأن السلوك السياسي التركي شهد تحولاً من طبيعته التعاونية والسلمية الى سلوك طابعه التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا ما اتضح في مواقف البلدين بشان القضايا الاقليمية ولاسيما الملف الليبي والتنافس في شرق المتوسط، وفي ضوء ذلك سنقسم هذا المحور الى مطلبين رئيسين هما:-

المطلب الاول: واقع العلاقات التركية المصرية بعد ثورة يناير ٢٠١١

بعد عام ٢٠١١ ومع تغير نظام الحكم في مصر واستلام الاخوان المسلمين الحكم تبدلت سياسة تركيا تجاه مصر اذ شجعت تلك الاحداث الى وقوف تركيا الى جانب النظام المصري الجديد والاتجاه الى ضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين ليصل الى مستوى الشراكة الاستراتيجية الذي رأته واجباً بينما كانت هناك حساسية في الفترة الماضية ابان حُكم الرئيس المصري الراحل (حسني مبارك) حيث كانت هناك مُعوقات للتوجه التركي نحو مصر وهو التقارب المصري الامريكي وأرتباطها بالمصالح الاسرائيلية بالمقابل وقوف حكومة (رجب طيب

اردوغان) الى جانب حركة حماس الفلسطينية من الناحية السياسية والإقتصادية ماسبب ذلك تعثر توطيد العلاقات مع مصر حينها. [١٥]

هناك دوافع وأسباب للتقارب التركي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي تتمثل بالموقف المتقارب من بعض الملفات التي لم تكن الحكومة المصرية السابقة على توافق مع تركيا بشأن تلك القضايا والتي تتمثل في:- [١٦]

١- الموقف من اسرائيل والذي يتمثل بموقفها الداعي الى إنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية وإعادة الاراضي العربية المحتلة مابعد عام ١٩٦٧ وأن تكون اسرائيل راضخة للقانون الدولي وعدم التجاوز عليه بسياساتها الإستيطانية والأحتلال.
٢- الموقف من العراق وسوريا : وهنا موقفهما واحد في دعم أمن وإستقرار وسيادة العراق وضرورة وضع حل للازمة السورية في تنحي الرئيس السوري(بشار الاسد) عن السلطة وإيقاف نزيف الدم السوري.
٣- موقفهما من الإنتشار النووي: وهنا موقفهما بالضد من الإنتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط وضرورة إخضاع جميع الأنشطة والمؤسسات النووية بما فيها الاسرائيلية للتفتيش المُستمر.

لقد شهدت العلاقات التركية المصرية مابعد ثورة يناير ٢٠١١ تقاربا ملحوظاً على الأصعدة السياسية والإقتصادية والعسكرية يمكن تلمسه في المؤشرات الاتية:-

سياسياً: تعد تركيا أول دولة في المنطقة يزور رئيسها مصر بعد نجاح الثورة المصرية وأستلام المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية زمام الحكم الانتقالي حيث جاءت زيارة الرئيس التركي (عبدالله غول) في ٣-٣-٢٠١١ اعقب تلك الزيارة زيارة رئيس الوزراء التركي انذاك(اردوغان) الى مصر في ايلول ٢٠١١ برفقته عدد كبير من رجال الأعمال الأتراك تكللت بتوقيع عشر اتفاقيات إقتصادية بين البلدين. وتمثل الموقف التركي من النظام المصري الجديد بالدعم المالي والسياسي بل وصل الحال الى الدعم والمساندة للنظام المنتخب برئاسة (محمد مرسي) في عام ٢٠١٢ الى الدعم الاقليمي وكانت هناك مواقف وتنسيق سياسي مُشترك ازاء العدوان الاسرائيلي على غزة في عام ٢٠١٢ ودورهما في تحقيق الهدنة. [١٧]

أبرز الأهداف الاستراتيجية التركية من تطوير علاقاتها السياسية مع مصر بعد ٢٠١١ تتمثل في تصدير التجربة التركية في نظام الحكم الى مصر والذي يعتمد على توازن بين الاسلام والديمقراطية ومحاولة تطبيقه في الانظمة التي شهدت ثورات عربية ، أما الهدف الاخر من التقارب التركي ازاء مصر وهو تعزيز النفوذ التركي في المنطقة أمام كل من اسرائيل وايران باعتبارهما قوى إقليمية مُنافسة ذات قدرات نووية تسعى تركيا من تقاربها من مصر تحقيق توازن القوى في المنطقة لصالحها. [١٨]

إقتصادياً: تحظى مصر بأهمية إقتصادية كبيرة لدى تركيا كونها من أكثر الإقتصاديات أهمية في المنطقة العربية والافريقية ولاسيما إن الزيادة السكانية المُستمرة جعل منها سوقاً إستثمارية بارزة لهذا نجد بأن الجانب الإقتصادي في مسار العلاقات التركية المصرية قبل وبعد ثورة يناير يمثل المحور الاساس في تلك العلاقات

وهذا يفسر سبب زيارة وفد كبير من رجال الاعمال والمستثمرين الاتراك الى مصر بعد الثورة إيماناً بأهمية الجانب الإقتصادي في العلاقات ودوره في تعزيز تقاربهما السياسي .

تكمن أهمية مصر الإقتصادية في كونها أهم القنوات الملاحية البحرية في العالم وهنا تبرز أهمية قناة السويس كخط لتصدير المنتجات التركية للعالم العربي والدول الافريقية التي برزت أهميتها عقب الازمة السورية وخسارة تركيا للطريق البري التجاري مع الشرق الاوسط.[١٩]

كانت أبرز مؤشرات التقارب الإقتصادي بين البلدين بعد عام ٢٠١١ هو توقيع إتفاقية (الرورو) في اذار ٢٠١٢ التي تهدف الى ربط الموانئ التركية بمثيلتها الخليجية عبر مصرالى جانب إيداع مبلغ(مليار دولار) كوديعة في البنك المركزي المصري وبفائدة (١%) مستحقة بعد خمس سنوات. [٢٠]

شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين بعد عام ٢٠١١ إرتفاعاً ملحوظاً بلغ في عام ٢٠١٣ (٣.٥) مليار دولار ليرتفع الى (٥) مليار دولار عام ٢٠١٤ ومن ثم وصل الى (١١) مليار دولار في عام ٢٠٢١ . [٢١]

إن تطور العلاقات الإقتصادية بين تركيا ومصر تعبر عن وجود رغبة مُشتركة وكان ذلك سبباً في إنشاء (مجلس التعاون المُشترك) فضلاً عن توقيعهما عدة إتفاقيات وتدشين إتفاق النقل المائي يتمثل في إقامة خط نقل بين موانئ مرسين والاسكندرونة التركية وبين موانئ الاسكندرية وبورسعيد المصرية. [٢٢]

بالرغم من تدهور العلاقات بعد انقلاب ٢٠١٣ في مصر إلا أن الجانب الإقتصادي في العلاقات لم يتأثر كثيراً حيث أحتلت تركيا في عام ٢٠٢٠ المرتبة الثالثة في قائمة الدول المستوردة للبضائع المصرية بينما أحتلت مصر المرتبة الرابعة عشر في قائمة الدول المستوردة للسلع التركية .

لقد عززت إتفاقية التجارة الحرة بين البلدين لعام ٢٠٠٧ من إستمرارية وتطور العلاقات الإقتصادية من حيث تدفق الإستثمارات والتبادل التجاري التي ساهمت في تراجع العجز التجاري المصري مابعد ٢٠١٣ حيث تراجع العجز خلال (٢٠١٣– ٢٠٢٠) الى ٨٤% مقارنة بالمدة(٢٠٠٨–٢٠١٢) التي كانت ٢٥٢%. [٢٣]

من أسباب إستمرار علاقات البلدين الإقتصادية وتطورها هو إدراك كلا البلدين حجم التحديات والازمات الإقتصادية من تراجع قيمة العملة المحلية في كلا البلدين منذ جائحة كورونا (كوفيد–١٩) وتداعياتها على الإقتصاد العالمي وما تبعها من تطورات جيوسياسية وما رافقها من أزمة طاقة وتضخم إقتصادي، لتكون تلك الأحداث دوافع لتقارب البلدين إقتصادياً وليكون بوابة التباحث بشأن تجاوز الخلافات السياسية .

أمنياً: شهدت العلاقات التركية المصرية بعد ٢٠١١ تطورات على صعيد التعاون العسكري من حيث اجراء المناورات البحرية المشتركة سُميت(مناورات بحر الصداقة) التي هي ثاني مناورات بعد مناوراتها الاولى عام ٢٠٠٩ حيث ضمت تلك المناورات تشكيلات مختلفة من السلاح والافراد تهدف الى تحقيق التنمية الشاملة في تأمين جميع موانئ مصر ضد أي أعمال عدائية داخلية وخارجية.[٢٤]

إن التعاون العسكري بين البلدين له أهمية كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ولاسيما التوسع الايراني في المنطقة بعد ٢٠١١ ، ومن جانب ثاني فأن تعاونهما يأتي من رغبة البلدين في الإستفادة من تبادل الخبرات في مجال التقنيات العسكرية والتصنيع العسكري المُشترك ولاسيما في مجال الاستشعار والذخيرة وصناعة السفن وهنا نذكر التباحث بشأن شراء مصر عدد من الطائرات الإستطلاعية بدون طيار تركية الصنع من طراز (ANKA) والإتفاق على بيع ست طرادات للتدخل السريع مُتعددة المهام تم تصنيعها في اسطنبول والاسكندرية. [٢٥]

هناك دوافع للتقارب التركي من مصر في الجانب العسكري وهي أن الرؤية التركية لحكم الإخوان في مصر بعد ٢٠١١ بأنها شريك إستراتيجي وإن صعودها الإقليمي يصب في مصلحة توحيد الرؤى بشأن كيفية التعامل مع القضايا الإقليمية التي تستلزم رفد القوة المحلية بقوة إضافية تكون قادرة على معالجة قضايا المنطقة.

بعد عام ٢٠١٣ وبعد نجاح الإنقلاب العسكري في مصر الذي أسفر عن تنحي الرئيس الراحل(محمد مرسي) لينهي حكم الاخوان في مصر وتبدأ مرحلة جديدة في مسار العلاقات بين البلدين تتمثل بالتوتر والعداء وتبادل الإتهامات وتباين المواقف.

إن التوجه التركي تجاه مصر بعد ٢٠١٣ جاء وفق مسارين تعبيراً عن رفضها لما جرى في مصر:

المسار الاول: يتمثل في رفضها نتائج الانقلاب ومخرجاته والتحرك نحو نزع الشرعية عن النظام المصري الجديد لعزله إقليمياً ودولياً عدم الاعتراف

المسارالثاني: دعم وايواء قيادات جماعة الاخوان المسلمين داخل اراضيها وتشكيل كيانات سياسية وقنوات فضائية تمثل جهة معادية للنظام المصري الجديد. [٢٦]

العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٣ شهدت تباعد كبير وعلى الأصعدة الاتية:- [٢٧]

سياسياً: تراجع مستوى التمثيل الدبلوماسي الى مستوى القائم بالاعمال بعد طرد سفراء البلدين ومطالبة مصر بعدم تجديد اتفاقية خط الرورو الملاحي مع تركيا لعام ٢٠١٢

إقتصادياً: لم تتاثر علاقاتهما الاقتصادية بتوتر علاقاتهما السياسية والدبلوماسية ، وإنما نمت علاقاتهما التجارية حيث بلغ حجم التبادل التجاري عام ٢٠١٨ نحو (٥) مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٣ نحو (٣.٥) مليار دولار

عسكرياً: أعلنت مصر الغاء المناورات البحرية الثنائية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الثاني ٢٠١٣ لكن الانقلاب العسكري في شهر حزيران من نفس العام الغى ذلك.

المطلب الثاني: القضايا الخلافية في العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٣

بالرغم من عمق العلاقات التركية المصرية في مختلف الجوانب ، إلا أن هناك قضايا وملفات باعدت بين البلدين وعمقت الخلاف بينهما والتي تزامنت مع الانقلاب العسكري في مصر في حزيران ٢٠١٣ ماجعل مسار

العلاقات يتجه نحو التباعد والعداء والمنافسة تجسدت في تعامل ومواقف البلدين إتجاه القضايا الإقليمية التي سادت المنطقة بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ وبحكم كون البلدين قوتان إقليميتان لهما ثقل وأهمية في المنطقة نجد بأن مظاهر العداء والتنافس التي ساد العلاقات التركية المصرية بعد ٢٠١٣ قد تجسدت في كيفية التعامل مع أبرز القضايا الإقليمية وفي الحلول المُقترحة لتلك القضايا والتي تتمثل في :-

أولاً: تركيا ودعمها لجماعة الاخوان المسلمين : يعد الدعم التركي لجماعة الاخوان المسلمين المعارضة في مصر من بين القضايا الأمنية المؤثرة على مسار العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٣ ،إذ يتمثل الدعم التركي في إيواء قيادات الجماعة في اسطنبول ضمن سياسة الرئيس التركي(اردوغان) التي تعادي بها الرئيس المصري (عبدالفتاح السيسي) بوصفه رئيس وصل للحكم بالخيانة والإطاحة برئيس دولة مُنتخب من الشعب ، إن تركيا تهف في دعمها هذا إستخدام الجماعة لتكون إحدى أدواتها الداعمة لشعبية الرئيس التركي وشرعنة دور تركيا كدولة قائدة للعالم الاسلامي ن جاء الدعم التركي منذ أحداث الربيع العربي وكان هناك تنسيق تركي قطري في دعم الجماعة لاهداف مصلحية، وأن تركيا ودعمها وايوائها لجماعة الاخوان فأنها تهدف الى عدم إستقرار الوضع في مصر سياسياً وإقتصادياً وأمنياً وهو جزء من استراتيجية تركيا في المنطقة بالتوسع العسكري في الدول العربية مُستغلة جماعة الاخوان المسلمين في تمرير استراتيجيتها هذه. [٢٨]

إن الدعم التركي لقيادات الجماعة ضمن أهداف القيادة السياسية مابعد عام ٢٠٠٢ وسعي الرئيس التركي(اردوغان) في إعادة إحياء الخلافة العثمانية في الشرق الاوسط ولاسيما في مصر التي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية وهنا نجد بأن جماعة الاخوان هي الاداة التي تستخدمها تركيا للتوغل والسيطرة على أنظمة المنطقة دون اللجوء الى الحرب المباشرة من أجل تحقيق العثمانية الجديدة. [٢٩]

تبرز القضية كأحدى القضايا الخلافية في العلاقات التركية المصرية من حيث كون الجماعة تعتبر بالنسبة للنظام المصري الجديد بأنها جماعة أرهابية وأن تركيا في دعمها للجماعة بإنها تدعم الارهاب وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى لتكون أحدى مظاهر الخلاف بين البلدين من منطلق ايديولوجي يتمثل في وقوف النظام التركي ذي التوجهات الاسلامية مع جماعة الاخوان المسلمين التي تلتقي مع الحزب الحاكم في تركيا(حزب العدالة والتنمية) في جذورهما الاسلامية مقابل التوجه العلماني للرئيس المصري(عبدالفتاح السيسي) الذي اطاحة بالرئيس (محمد مرسي) الذي كان عضوا في مكتب الارشاد في جماعة الاخوان المسلمين، وقد تجاوز رؤساء البلدين خلافاتهما الايديولوجية ليتحول الى تباين في الرؤى في الإقليم ولاسيما فيما يتعلق بالملف الليبي وقضية ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط. [٣٠]

بالرغم من كون الدعم التركي لجماعة الاخوان احدى الملفات الخلافية مع مصر بعد عام ٢٠١٣ الا ان مظاهر الانفراج في مسار العلاقات منذ عام ٢٠٢١ بدت واضحة في تغير سياسة النظام التركي مع جماعة الاخوان من حيث التضييق على انشطة الجماعة في تركيا من حيث اصدار تعليمات بشان مايتم نشره في قنوات المعارضة المصرية وهناك اخبار عن امكانية ترحيل بعض قيادات الجماعة، في ضوء نقل قناة

(مكملين) المعارضة الى لندن، ليصبح مستقبل مصير الجماعة في تركيا وأنشطتها عامل حاسم في إعادة العلاقات بين البلدين الى وضعها الطبيعي ماقبل ٢٠١١. [٣١]

ثانياً: التنافس التركي المصري في شرق البحر المتوسط: تحظى منطقة شرق البحر المتوسط بأهمية جيواقتصادية لاسيما مع إكتشاف مخزونات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي ،حيث تقدر الاحتياطات النفطية نحو(١.٧)مليار برميل ، ونحو(١٢٢)تريليون متر مكعب من الغازالطبيعي ماجعل المنطقة ساحة للتنافس الاقلمي والدولي ولاسيما بين دول المنطقة من أجل تقسيم الحدود البحرية وعمليات التنقيب والإستكشاف لمصادر الطاقة. [٣٢]

فيما يتعلق بالرؤية التركية وتعاملها مع مصادر الطاقة في شرق المتوسط وحقوقها في عمليات التنقيب والاستكشاف للغاز الطبيعي فانها تنطلق من مفهوم (الوطن الازرق) وهو مفهوم قومي تركي الذي يشير الى إن حدود الوطن لايقتصر على الارض وإنما يشمل (البحر) الذي يراد منه توسيع النفوذ التركي ليشمل الوصول الى البحر الاسود وبحر ايجة والبحر المتوسط وابراز مكانتها فيها. [٣٣]

اما الرؤية المصرية فإنها ترى في الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي فرصة لان تصبح مركزاً للطاقة في حوض شرقي المتوسط مايجعلها مُنافساً للغاز الروسي في امدادات الطاقة الى اوربا بعد توتر العلاقات الروسية الاوربية بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية عام ٢٠٢٢ ، ولاسيما بعد أكتشاف مصر حقل(ظهر) للغاز الطبيعي في عام ٢٠١٥ الذي يحتوي على مايقارب (٣٠) تريليون متر مكعب من الغازالطبيعي ولهذا قامت بتأسيس (منتدى غاز شرق المتوسط) عام ٢٠١٩ والذي يضم كل من (اسرائيل ، قبرص،اليونان،الاردن،السلطة الفلسطينية وايطاليا فضلاًعن مصر) وهي خطوة مصرية لتعزيز ومنافسة تركيا في المنطقة ولاسيما وان كليهما يسعى الى طرح نفسه سوقاً لمصادر الطاقة (الغازالطبيعي) لتلبية احتياجات سوق الطاقة الاوربي. [٣٤]

تجسد التنافس المصري التركي في شرق المتوسط من خلال اتفاقيات ترسيم الحدود مع دول المنطقة بهدف إستغلال ثروات المنطقة بعيداً عن الاخر، بالنسبة لمصر فإنها أبرمت عدة إتفاقيات يراد منها عزل تركيا عن المنطقة مثل إتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص عام ٢٠١٣ وإتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واسرائيل عام ٢٠١٨ وإتفاقية ترسيم الحدود المصرية اليونانية عام ٢٠١٩ الامر الذي دفع تركيا وبهدف تامين وجودها واستثمارها لمصادر الطاقة لهذا ذهبت نحو توقيعها إتفاقية إقتصادية –أمنية مع حكومة الوفاق الوطني الليبي عام ٢٠١٩ يُراد منها تأسيس منطقة أقتصادية صناعية تمتد من الساحل الجنوبي لتركيا وصولاً الى شمال شرق ليبيا لكسر العزلة والطوق البحري المفروض على تركيا في شرق المتوسط وإعادة التوازن الجيوسياسي في المنطقة. [٣٥]

إن قضية التنافس التركي المصري على غاز شرق المتوسط تأتي ضمن سياسة تركيا البحرية الجديدة في ظل تنامي قدراتها العسكرية والإقتصادية والصناعية وسياستها تنطلق من إعتبارات تتمثل بالاتي :- [٣٦]

١- حماية مصالحها السياسية والعسكرية والإقتصادية ولاسيما في مجال الطاقة في ليبيا.

٢- إنها في حالة صراع مع قوى عربية منافسة لها مثل مصر والامارات

٣- مواجهتها للقوى غير العربية المنافسة لها في المنطقة مثل اليونان وقبرص واسرائيل وفرنسا.

إن مايزيد من تعقيد قضية التنافس على غاز شرق المتوسط هو أن المنطقة تعاني من صعوبة ترسيم الحدود البحرية والإقتصادية لدول المنطقة كونها عبارة عن حوض مائي ضيق تتقاطع فيه حدود الدول البحرية مايجعلها بحاجة لاتفاقيات ترسيم الحدود، إذ يصبح موضوع التنقيب أو إستخراج الثروات ممكناً بعد ترسيم الحدود البحرية مع الدول المجاورة وإن التقارب التركي المصري مؤخراً ولاسيما منذ عام ٢٠٢٢ إذ يأتي هذا التقارب في ضوء الإتفاق التركي الليبي الذي يمنح مصر مساحة أكبر من الحدود البحرية وماتحتويه من ثروات الغاز الطبيعي مايجعل من امكانية تقاربهما وحسم الخلاف قابل للتحقق وتجاوز الخلافات. [٣٧]

ثالثاً: الملف الليبي في العلاقات التركية المصرية: يعد هذا الملف احدى ساحات الصراع بين الدولتين وكونها نقطة تحول في دور ومكانة كل منهما في الساحة الاقليمية ، إذ إن تركيا تتعامل مع القضية الليبية بأنها وريثة الامبراطورية العثمانية وأنها قوة إقليمية لديها الامكانية في التدخل في قضايا المنطقة بدءاً من الازمة السورية الى الازمة الخليجية الى تواجدها العسكري في الصومال ومن ثم تدخلها في الازمة الليبية كلاعب رئيس ومؤثر في مباحثات تسوية القضية ، بينما تجد بأن مصر تتعامل مع القضية من منطلق كونها زعيمة العالم العربي وأن القضية ساحة إختبار لنفوذها. [٣٨]

إن تركيا وتدخلها في الملف الليبي يأتي من عدة مُنطلقات ، أبرزها؛ موضوع الطاقة في شرق المتوسط بأعتبار تركيا دولة مستوردة للطاقة وظروفها الإقتصادية غير مُستقرة مع تذبذب قيمة الليرة التركية وتزايد اعداد السكان وتداعيات الزلزال الذي ضرب البلاد مؤخراً في شباط ٢٠٢٣ الى جانب رغبة تركيا في طرح نفسها دولة إمداد الطاقة بين دول المنطقة ودول الاتحاد الاوربي وبحكم إمكانات ليبيا في مجال الطاقة (النفط والغازالطبيعي) من حيث إمتلاكها أكبر إحتياطي نفطي في قارة افريقيا بنحو(٤٨) مليار برميل ، واحتياطي من الغازالطبيعي يقدر بنحو(١.٥) تريليون متر مكعب، وهذا من شانه أن يلبي إحتياجات تركيا المحلية من مصادر الطاقة وعدم إعتمادها على طاقة روسيا أو إيران . [٣٩]

يبرز الملف الليبي كقضية خلافية بين تركيا ومصر من خلال تباين مواقف البلدين ازاء اطراف النزاع الليبي الداخلي، فبينما تقف تركيا الى جانب حكومة الوفاق الوطني الليبي (فايز السراج) رئيس الحكومة الليبية السابقة المُعترف بها دولياً واستطاعت تركيا من توقيع إتفاقية تحديد المياه الإقليمية بين البلدين عام ٢٠١٩ والتي بموجبها حصلت على مساحة أكبر في مياهها الإقليمية بالقرب من جزيرة(كريت) اليونانية حيث توجد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي بالمقابل نجد أن الموقف المصري يتمثل بدعم اللواء المتقاعد(خليفة حفتر) الذي يسيطر على شرق ليبيا حيث توجد حقول النفط. [٤٠]

إن توقيع اتفاقية ترسيم الحدود الإقتصادية البحرية بين تركيا وليبيا شكلت ضربة إستباقية أمام المساعي المصرية ودول المنطقة عبر مُنتدى غاز شرق المتوسط في عزل تركيا عن ثروات المنطقة حيث أن الإتفاقية تضمنت مُذكرتين للتفاهم تتعلق بترسيم الحدود البحرية بين البلدين وكذلك تقديم الدعم والاستشارات والتدريبات

العسكرية لحكومة (السراج) في إطار حربها ضد قوات شرق ليبيا التي تدعمها مصر وتراهن عليها لتمرير سياستها ومصالحها أمام التواجد العسكري التركي.[٤١]

إن مايثير القلق بشأن الخلاف التركي المصري في التعامل مع الملف الليبي هو إمكانية دخول البلدين في مواجهة عسكرية مباشرة داخل ليبيا لاسيما وان البرلمان المصري بتاريخ ٢٠-٧-٢٠٢٠ اجيز للقوات المسلحة المصرية بحق التدخل في ليبيا إذ دعيت الظروف الى ذلك في حال تخطت تركيا الخط الأحمر الذي أشار إليه الرئيس المصري(السيسي) بهدف الاستيلاء على مدينة(سرت) وقاعدة الجفرة الجوية في وسط ليبيا.[٤٢]

إن دوافع مصر في التدخل بالشأن الليبي لإعتبارات إقتصادية وأمنية ، فمن الناحية الإقتصادية هو الحصول على النفط الليبي بأسعار رمزية لتحقيق الإكتفاء الذاتي، أما من الناحية الأمنية فأن مصر تسعى لتأمين حدودها الغربية مع ليبيا من تسلل المليشيات العسكرية المدعومة من تركيا الى الداخل المصري وهو جزء من جهودها في مواجهة حركات الاسلام السياسي، التي تعتبر أدوات تركيا في توسيع دائرة نفوذها في المنطقة حيث تعمل تركيا على زج مجاميع مسلحة في سوريا للقتال في ليبيا لقلب موازين النزاع الداخلي الى صالحها مايثير القلق المصري من إمتداد نشاط تلك المجاميع الى الداخل المصري، وهذا من شأنه أن يؤجج الخلاف التركي المصري الى المواجهة المباشرة في ليبيا.[٤٣]

أن التدخلات التركية المصرية في الشأن الليبي ساهم في توسيع فجوة الخلافات بينهما إذ أن كل طرف ينظر الى الاخر بأنه منافس له وأنه يسعى في تدخله الى تحقيق مصالحه الجيواسترتيجية والامنية والإقتصادية وإن المسألة الأكبر والأخطر في ذلك هو الى أي مدى يستطيع كل طرف أن يحافظ على المُكتسبات السياسية والإقتصادية والأمنية والاستراتيجية المُتحققة في ليبيا والحيلولة دون إتساع فجوة الخلاف بينهما الى مدى أبعد وأكبر من ذلك، وهذا يستدعي ضرورة اللجوء الى السُبل السياسية والدبلوماسية لحسم خلافاتهما من أجل بناء محور إقليمي قوي قادر على تقليل التباين في السياسات الإقليمية بينهما.[٤٤]

المحور الثالث: مُستقبل العلاقات التركية – المصرية

لايمكن إستشراف مُستقبل العلاقات التركية المصرية بمعزل عن المتغيرات الدولية في تداخلها مع النظم والقضايا الإقليمية كقضية التنافس على غاز شرق المتوسط أو الملف الليبي وقضية الدعم التركي لجماعة الاخوان المسلمين المعارضة للنظام المصري، الأمر الذي يجعل مُستقبل مسار العلاقات بين البلدين أمام احدى المشاهد الاتية:-

المشهد الاول: مشهد التقارب وتجاوز الخلافات السياسية بين البلدين

ينطلق هذا المشهد من تصور مفاده ان هناك مؤشرات سياسية وإقتصادية وأمنية تؤكد على رغبة البلدين في إعادة التطبيع في العلاقات وتجاوز الخلافات من خلال توصلهما الى حلول للقضايا الخلافية التي برزت بعد عام ٢٠١٣ والتي سببت التوتر والعداء بين البلدين ويمكن تلمس مؤشرات ذلك وفقاً للاتي :

١- بوادر حل قضية التنافس في منطقة شرق المتوسط : هناك رغبة تركية في إعادة ترسيم الحدود البحرية مع مصر لإستغلال الموارد الطبيعية بدون نزاع في ضوء مكانة مصر وعلاقاتها مع دول المنطقة ولاسيما مع كل من اليونان وقبرص وهذا من شأنه أن يجلب النفع لتركيا في الإشتراك منافع موارد المنطقة في ضوء الإكتشافات الضخمة للغازالطبيعي وإن هناك رغبة تركية في الانتماء الى مُنتدى غاز شرق المتوسط الذي انشأته مصر للاستفادة من ثروات المنطقة بعيداً عن تركيا إذ أن عضوية تركيا في المنتدى من شأنه أن يضمن الاستغلال الأمثل لدول المنطقة لمصادر الطاقة لينعكس إيجاباً على أمن وإستقرار المنطقة.[٤٥]

بوادر حل قضية التنافس في شرق المتوسط جاءت في جولات التباحث في عام ٢٠٢١ من أجل ترسيم وتحديد المناطق الإقتصادية الخالصة بين دول المنطقة الى جانب ضغط الحكومة التركية على المستثمرين للغازالطبيعي في المنطقة وإن هناك مسعى تركي لتحسين شروط التنافس مع دول المنطقة لتصبح جزءاً مهما وشريكاً استراتيجياً في هذا المشروع. [٤٦]

هناك أسباب و دوافع مُشتركة في حسم التنافس في شرق المتوسط يمكن إيجازها بالاتي:- [٤٧]

- حاجة تركيا الى حليف استراتيجي قوي للوقوف امام التحديات التي تواجهها دول المنطقة ولاسيما الارهاب والتغير المناخي وازمة الطاقة
- ان حسم الخلاف مع مصر يمكن تركيا من الدخول في علاقات واسعة مع بقية دول المنطقة التي تجمعها علاقات اقتصادية مع مصر من شانها تجلب النفع لتركيا في مجال التنقيب واستثمار الطاقة
- ان مصر تسعى في تقاربها من تركيا الاستفادة من التقنيات التكنولوجية التركية فيما يتعلق بمجال الطاقة

٢- بوادر لحل ملف جماعة الاخوان المسلمين بين البلدين: تتمثل تلك المؤشرات من خلال سياسة التضييق التي اعتمدتها السلطات التركية منذ عام ٢٠٢٢ على قنوات المعارضة المصرية داخل أراضيها مثل قناة الشرق و وطن وترحيل قناة مُكملين الى لندن فضلاً عن إيقاف هجوم تلك القنوات ومنصاتهم الاعلامية والزامهم بالتعليمات الجديدة. [٤٨]

يمكن تفسير هذا التحول في التعامل التركي مع ملف جماعة الاخوان المسلمين بان تركيا تواجه تحديات عديدة منها إقتصادية في تراجع قيمة عملتها وتداعيات الزلزال الذي ضرب البلاد ، الى جانب تحديات سياسية تتمثل بتآكل القاعدة الاجتماعية والشعبية للنظام ، مادفعها لإعتماد مبدأ تصفير المشكلات ولاسيما مع دول الخليج العربي ومع مصر بعد أن أتضح فشل جماعة الاخوان في تطبيق مشروعها الاستراتيجي للتمكين في اعقاب الثورات العربية والذي افشل الحلم التركي بالتوسع في المنطقة من خلال الجماعة ، ولهذا نجد اليوم التقارب التركي المصري في محاولة مصرية لسحب مصر الى توقيع إتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين مثلما حصل مع حكومة الوفاق الوطني الليبي عام ٢٠١٩ لتتمكن تركيا من طرح نفسها دولة مركزية في إمدادات الطاقة بين دول المنطقة واوربا ولتلبية احتياجاتها المحلية المتزايدة من الطاقة. [٤٩]

من خلال ماتقدم يتضح لنا بأن تركيا تريد إرسال رسالة التي لديها خلاف معها وهي السعودية والامارات وومصر بشان الدعم التركي لجماعة الاخوان بأن تركيا تبحث عن تسوية خلافاتها من مُنطلق تصفير

المشكلات مع الدول العربية والاوربية واسرائيل بحثاً عن فرص إستثمارية جديدة تنقذ اقتصادها من أزمته، حيث تبرز أهمية مصر الاقتصادية كونها سوقا لتصريف بضائعها وبوابة لقارة أفريقيا دفعها الى تغيير تعاملها مع ملف جماعة الاخوان بتضييق الخناق عليها لاثبات حسن النوايا في تطبيع العلاقات بين البلدين

٣- بوادر تسوية الملف الليبي بين البلدين: بالرغم من توتر العلاقات التركية المصرية بسبب الملف الليبي منذ عام٢٠١٣ إلا أن هُناك مُستجدات سياسية وإقتصادية تدفع الى تسوية القضية وتجاوز الخلافات ، فمن الناحية السياسية نجد بأن التقارب الايراني السعودي مؤخراً دفع القيادة التركية لإعادة النظر بتعاملاتها الخارجية ولاسيما مع مصر من مُنطلق ضرورة تصفير المشكلات لاسيما وإن الوضع الاقليمي والدولي الذي أصبح أكثر براغماتية ولاسيما وأن مايشهده العالم من تداعيات إقتصادية على اقتصاديات الدول لتدفع البلدين الى تسوية خلافاتهم السياسية من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية الصعبة. [٥٠]

ومن الدوافع الاخرى لتسوية الملف الليبي هو سعي البلدين الى أمن وأستقرار المنطقة و وضعهما الداخلي ولاسيما وان لمصر حدود مشتركة مع ليبيا، ومن جانب أخر بأن هناك قوى دولية تسعى الى ممارسة دور الوسيط في حل النزاع الداخلي الليبي، وهنا تبرز(روسيا الاتحادية) التي تسعى لممارسة نفس الدور الذي لعبته في الازمة السورية من حيث تكرار لعبة التوازن بين الاطراف المختلفة في ليبيا ، كما ان كل من مصر وتركيا من مصلحتهما التفاوض والحوار بشأن الملف الليبي ولاسيما مرحلة إعادة أعمار ليبيا . [٥١]

المشهد الثاني: مشهد التباعد والقطيعة في العلاقات التركية المصرية:

ينطلق هذا المشهد من تصور مفاده إن بقاء شخوص النظام السياسي في كلا البلدين وتباين توجهاتهما الايديولوجية يجعل من الصعوبة ان تتعافى العلاقات في ضوء الخصومة التركية مع النظام المصري ، إذ من المحتمل ان تزداد المنافسة الإقليمية وتستجد من جديد قضايا وملفات باطنية تؤدي الى تدهور العلاقات من جديد لاسيما وإن هناك مؤشرات سلبية تجعل من الصعب إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ولاسيما في ضوء تمسكهما بمواقفهم السياسية تجاه الاخر.

ابرز مؤشرات هذا المشهد:-

١- على صعيد قضية التنافس في شرق المتوسط، هناك استمرارية من قبل تركيا بعمليات التنقيب في المنطقة في ضوء حاجتها لمصادر الطاقة وان تصبح مركزاً اقليمياً لإنتاج وتسويق الطاقة في السنوات المقبلة، وإن مايعقد الموضوع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية التي توقعها كلا البلدين مع دول المنطقة لحرمان الاخر من الاستفادة من ثروات المنطقة. ٥٢

٢- على صعيد الملف الليبي، هناك مؤشرات قد تدفع البلدين الى المواجهة المباشرة بين تركيا ومصر لاسيما وان الرئيس المصري(السيسي) وضع خطوط حمراء لايمكن تجاوزها تتمثل في مناطق (سرت وجفرة الجوية) التي يراد منها ان تكون بمنائ عن التدخل من قبل حكومة الوفاق الوطني الليبي التي تحظى بدعم تركيا ما يجعل هناك خطورة حصول مواجهة بين قوات الوفاق في طرابلس والغرب الليبي مع قوات

الجيش الليبي بقيادة اللواء (حفتر) في شرق البلاد التي تتمتع بمخزون نفطي كبير ومنطقة صالحة لأن تصبح قاعدة عسكرية بحرية وجوية في شمال افريقيا ولهذا نجد سعي روسيا الاتحادية وقوى اخرى للتدخل في الملف الليبي وفقا للاعتبارات السابقة التي تمنح القضية أبعاداً إقليمية ودولية. ٥٣

٣- أما عن قضية مصير الدعم التركي لجماعة الاخوان المسلمين، فأن هناك موقف مصري اماراتي بالضد من ذلك الدعم لحركات الاسلام السياسي الذي يعيق عودة العلاقات التركية المصرية كونه يمس الامن القومي المصري وخطرا على عمقها الاستراتيجي المباشر . [٥٤]

إن استمرار الدعم التركي لقيادات الاخوان ومنحهم الجنسية التركية يمثل خطراً على الاستقرار الداخلي والإقليمي لدول المنطقة وإن مايثير قلق مصر هو رفض تركيا تسليم الاعضاء المطلوبين والعناصر الهاربة من احكام قضائية والمتورطة في أعمال ارهابية ما يجعل السلطات المصرية غير مكترثة بالخطوات التي اعتمدتها تركيا مؤخراً منذ ٢٠٢٢ بشأن محاولات تضييق الخناق على أنشطة الحركة في اسطنبول لينعكس سلباً على تقارب البلدين ومحاولات تركيا تجاوز خلافاتها مع مصر. [٥٥]

اضافة الى ماسبق من مبررات تدعم هذا المشهد نجد إن هناك مؤشرات أخرى تدعم هذا المشهد في توتر العلاقات بين البلدين وأبرز تلك المؤشرات هي:- [٥٦]

- بقاء رؤساء كلا البلدين في السلطة لاتتيح إمكانية الانفراج السياسي بينهما لاسيما وإن الجانب التركي ينظر الى الرئيس المصري(السيسي) بأنه رجل الخيانة و صاحب إنقلاب غير شرعي
- وجود تقارب مصري ايراني منافس للدور التركي ولاسيما ازاء التعامل مع القضايا الإقليمية وكيفية تسويتها كالملف السوري .
- لاتوجد مواقف او اجراءات حقيقية على التقارب بين البلدين باستثناء لقاءات متدنية المستوى في إطار الجانب الاقتصادي، في حين لاتزال الاتهامات المتبادلة بين الرؤساء عبر وسائل الاعلام متواصلة
- صعوبة تحقيق الشروط والمطالب المصري للمصالحة مع الجانب التركي ولاسيما مواصلة الدعم والايواء لقيادات الاخوان في داخل تركيا ورفض تسليمهم او إغلاق قنواتهم الاعلامية المعارضة للنظام المصري.

وفي سياق ما تقدم من مشاهد مستقبلية للعلاقات التركية المصرية يجد الباحث بأن المشهد الاقرب للواقع هوالمشهد الاول وهو مشهد التقارب وتجاوز الخلافات بين البلدين ومؤشرات ذلك مايلي:- [٥٧]

١. تجمع كلا البلدين الروابط في جانبها السياسي بل الأكثر الروابط الايديولوجية الفكرية التي تتجاوز المصلحة الوقتية الى التلاقي الاستراتيجي في رؤية العالم وهذا ما يجعل من الصعوبة أن تتجه العلاقات الى القطيعة النهائية.
٢. ان كلا البلدين في السنوات الاخيرة وضعا الملفات الخلافية جانباً والعمل على تعزيز الملفات التي تعمل على تقاربهما مثل الجانب الإقصادي وقد أثبت الموقف المصري من زلزال تركيا في شباط ٢٠٢٣ من حيث تقديم المساعدات الإنسانية أعقبها زيارة وزير خارجية تركيا الى مصر في اذار ٢٠٢٣ عن امكانية

حسم الخلافات وتقارب العلاقات السياسية والدبلوماسية في خطوة تركية للاقتراب من مصر وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية ولاسيما قضايا (دعم الاخوان – ليبيا– غاز شرق المتوسط)

٣. ان كل من تركيا ومصر قوتان اقليميتان وان علاقتهما المشتركة عامل مهم في أستقرار وأمن المنطقة وأن كل منهما مكمل للاخر حيث أن مصر تتمتع بتحليل وقراءة التغيرات الإقليمية ، وأن تركيا قوة إقليمية لديها إرتباطات بالمنظمات الدولية يمكن أن تستفيد منها مصر في تحقيق إستقرار ونهضة المنطقة، إذ إن منطقة الشرق الاوسط بحاجة الحركية التركية والخبرة المصرية من أجل إقرار السلام والعدل والنهضة والتقدم لدول المنطقة. ٥٨

٤. إن الرئيس التركي(اردوغان) أدرك عدم جدوى سياسة الهروب الى الامام إذ أن تركيا تعيش مرحلة الإنهاك السياسي بعد فشل استراتيجية مواجهة الجميع شرقاً وغرباً الأمر الذي اجبر تركيا في السنوات الاخيرة الى نشر تصريحات مُتكررة عن عودة العلاقات التركية مع دول في خلاف معها مثل مع سوريا ومن قبلها مع اسرائيل والتوجه لاثبات حسن النوايا في حسم القضايا الخلافية مع مصر .

الخاتمة:

ان العلاقات التركية المصرية منذ القدم تتميز بعدم الثبات تتراوح بين العداء والسلام وفقاً للظروف والمعطيات وأن ماشهدته منطقة الشرق الاوسط من فوضى ولاسيما بعد عام ٢٠١١ حيث طرأ تحول في مسار السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها الدولية وقوى الاقليم إذ ظهرت عدة ملفات سببت خلاف وتنافس تركي مصري منها التدخل التركي في الشأن الداخلي المصري والتنافس في شرق المتوسط والتدخل التركي في الازمة الليبية، غير إن هناك عوامل محلية وإقليمية ودولية ساهمت في تلطيف أجواء التوتر السياسي بين البلدين التي أعقبت الانقلاب العسكري في مصر عام ٢٠١٣ ، إذ أدرك البلدين أهمية تقاربهما المُشترك في أمن وأستقرار المنطقة وأن المصلحة القومية تقتضي التعاون والتقارب المشترك لحماية مصالحها الإقتصادية والأمنية .

أما أهم الإستنتاجات التي جاءت بها الدراسة فهي:-

١- إن مسار العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١١ شهدت تطوراً سياسياً واقتصادياً ملحوظاً تمثلت بتبادل الزيارات الرسمية وتوقيع الإتفاقيات الإقتصادية التي تصب في مصلحة البلدين

٢- إن مسار العلاقات شهد تراجعاً ملحوظاً بعد عام ٢٠١٣ على أثر التغير السياسي الذي حصل في مصر والذي وصفه النظام اتركي بالانقلاب العسكري غير الشرعي على رئيس مُنتخب من قبل الشعب

٣- إن أزمات المنطقة العربية خاصة والشرق الاوسط عامة كانت مُدعاة في إعادة النظر في السياسة الخارجية للبلدين وإن تقاربهما له أهمية في حسم القضايا الإقليمية والتي أختلفت بشأنهما وجهات النظر بين البلدين كالملف السوري والليبي وشرق المتوسط

٤- ليس من مصلحة البلدين أن تبقى علاقتهما متوترة ومتباعدة لأن ذلك يخدم القوى الإقليمية الاخرى المُنافسة لهما مثل اسرائيل وايران

٥- إن مستقبل العلاقات التركية المصرية يُشير الى تقاربهما وتجاوز الخلافات السياسية لاسيما وأن هناك تطور كبير في علاقاتهما الإقتصادية لتكون مدخلاً لتوسيع مجالات تعاونهما سياسياً وأمنياً.

التوصيات :

في ضوء ماسبق يمكن أن نُقدم بعض التوصيات وهي:-

١- أن يدرك كلا البلدين أهمية تقاربهما وتعاونهما المُشترك في كونهما قوى إقليمية فاعلة ومؤثرة في توازن القوى الاقليمي وان في تعاونهما يتحقق امن واستقرار المنطقة سياسياً واقتصادياً

٢- يمكن الاستفادة من التجربة التركية بكونها دولة اسلامية تعتمد أسلوب الديمقراطية في تداول السلطة وتجربتها الاقتصادية والسياسية الرائدة.

٣- أن تحرص تركيا على العمل بمبدأ(تصفير المشكلات) مع دول الجوار الإقليمي ولاسيما القوى الإقليمية الفاعلة(مصر) لأن ذلك يصب في مصلحة تقارب البلدين وكذلك يخرج تركيا من حالة الإنهاك السياسي التي اثبتت فشل استراتيجية مواجهة الجميع شرقاً وغرباً وأن الظروف الإقتصادية في كلا البلدين تدفع الى تجاوز الخلافات السياسية والسعي الى تعزيز تقاربهما الذي ينعكس إيجاباً على اقتصادهما ورفاهية البلدين.

٤- أن تتخلى تركيا عن حلم إحياء الخلافة العثمانية في توجهاتها الخارجية مع دول الشرق الاوسط لان ذلك يؤثر على صورتها الخارجية بأنها دولة توسعية تستخدم غطاء الدين في سياستها الخارجية كما حصل بعد أحداث الربيع العربي.

٥- على البلدين أن يعززوا تقاربهما الإقتصادي ليكون مُدخلاً لتقاربهما السياسي والامني

٦- ضرورة إستمرار البلدين في تقاربهما واصلاح العلاقات لما لذلك من تأثير على المنطقة وأن لايتوقف مُستقبل علاقتهما على شخوص الماسكين بالسلطة، وإنما الأخذ بالمعطيات الموجودة (العلاقات الاقتصادية) لتطوير الجوانب الاخرى في تلك العلاقات.

الهوامش

---

[١١] سعيد الحاج: التقارب التركي المصري الاسباب والعوائق، ص ٣ وكذلك ينظر : سونرجاغايتاي ومارك سيفرز

٢ هدى فاضل شلتوت: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ عام ٢٠١١ اعادة هيكلة ام تغيير مسار؟.مقال متاح على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تاريخ النشر ١-١-٢٠٢٠، تاريخ الزيارة ٢١-١٢-٢٠٢٣ على الرابط الاتي: https://www.siyassa.org.eg

٣ اميرة اسماعيل محمد: مصدر سبق ذكره، ص ٦١

٤ هدى فاضل شلتوت: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ عام ٢٠١١ مصدر سبق ذكره

٥ اميرة اسماعيل محمد: مصدر سبق ذكره، ص ٦١

٦ المصدر نفسه، نفس الصفحة

٧ سعيدي السعيد: سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية المصرية ، مجلة المفكر، عدد ١٠، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر، بسكيرة- الجزائر، ٢٠١٤، ص ٤٧٣

٨ رحاب ابوالعلا صالح: البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي ٢٠١١، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، مجلد ٨ ، عدد ١٥، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية، ٢٠٢٣، ص ٧٠٨

٩ سعيد الحاج: محددات السياسة الخارجية ازاء مصر ، مركز ادراك للدراسات والاستشارات ،اسطنبول،٢٠١٦،ص ٤

١٠ هدى فاضل شلتوت: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر.....، مصدر سابق

١١اميرة اسماعيل محمد: مصدر سبق ذكره، ص ص ٦١-٦٢

١٢حامد اوغلو: خلاف طويل الامد،مستقبل العلاقات التركية المصرية في ظل حكم اردوغان ، مقال على موقع جريدة الزمان التركية بتاريخ ١١-١٢-٢٠١٩ تاريخ الزيارة ٢٢-١٢-٢٠٢٣ على الرابط الاتي: https://www.zamanarabic.com وكذلك ينظر: سونر جاغانياي ومارك سيفرز، مصدر سبق ذكره

١٣خالد سلمان خالد: العلاقات التركية –المصرية بعد احداث التغيير العربي وافاقها المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية، عدد ٦١، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص ص(٣٢٣-٣٢٤) وكذلك ينظر: عصام عبدالمنعم واخرون: التقارب المصري التركي وانعكاسه على القضايا الاقليمية ، مقال على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ ٦-٤-٢٠٢١ تاريخ الزيارة ٢٢-١٢-٢٠٢٣ على الرابط الاتي: https://www.democraticic.de

١٤ مروان عوني كامل واحمد شعلان: الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الاوسط–دراسة في ضوء عوامل التغيير الاقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد ١١، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص٢٥١

١٥برهان كوراوغلو: العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة (الواقع والطموحات) ، مركز الجزيرة ، الدوحة، ٢٠١١، ص ٢

وينظر كذلك/ نيفين العيادي: قراءة في العلاقات التركية- المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، موقع المصري اليوم تاريخ النشر ١٢-١١-٢٠١٢ تاريخ الزيارة ٢٥-١٢-٢٠٢٣ على الرابط الاتي: https://www.almasryalyoum.com

١٦علي حسين باكير: مصر في السياسة الخارجية التركية واقع مابعد الثورة والافاق المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة، ٢٠١٣، ص ص(٢-٣)

١٧اميرة اسماعيل محمد: مصدر سبق ذكره، ص ٦٣

١٨برهان كوراوغلو: مصدرسبق ذكره،ص ٤

١٩اياد نصار وسهاد الربايعة: مصدر سبق ذكره، ص ٦٧

٢٠محمد عبدالسادة علي: التنافس المصري التركي في منطقة المتوسط بعد عام ٢٠١١ ليبيا انموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة، كاية العلوم السياسية- جامعة النهرين، ٢٠٢١،ص٦٨

٢١برهان كور اوغلو ، مصدر سابق، ص٦

٢٢علي حسين باكير: مصدر سابق، ص٤

٢٣عمرو عادلي: التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات، موقع مركز كارينغي للشرق الاوسط،تاريخ النشر ١٧-١١-٢٠٢١، تاريخ الزيارة ٢٥-١٢-٢٠٢٣ على الرابط الاتي: https://carnegie-mec.org

٢٤مريم هشام وشيماء ابراهيم ، مصدر سبق ذكره

٢٥احمد سلمان محمد: الموقف التركي من التغيرات في المنطقة العربية، في:التغيير في الدول العربية(الدوافع والاثار –مواقف الدول منها)، مجموعة باحثين، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص١٥٨

وينظر كذلك/ علي حسين باكيرن مصدر سبق ذكره، ص ٥

٢٦علي هاشم عبدالله: دور تركيا الاقليمي في الاستراتيجية الامريكية بعد عام ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، ٢٠١٥ ،ص ٢٠٢

٢٧اياد نصار وسهاد الربايعة: مصدر سبق ذكره، ص ٦٩

٢٨محمد عبدالقادر خليل: تركيا والاخوان..علاقات ايديولوجية تتجاوز المصالح السياسية، في: الاخوان المسلمين ٩٠ عاما من الاستعلاء الديني والعنف والعلاقات الزبانية، مجموعة باحثين، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- القاهرةن ٢٠١٨ ،ص ص(٣٠-٣١)

٢٩مريم هشام وشيماء ابراهيم: مصدر سبق ذكره

٣٠حقي طاش: حزب العدالة والتنمية والاخوان المسلمين.. هل هم رفقاء مخلصون؟مقال بتاريخ ٢٩-٤-٢٠٢١ تاريخ الزيارة ٢٩-١٢-٢٠٢٣ على الرابط الاتي: https://ahvalnews.com وينظر كذلك:

ماجد عاطف: العلاقات التركية المصرية بعد تضحية اردوغان لجماعة الاخوان المسلمين، تاريخ النشر ٢٩-١١-٢٠٢٣ تاريخ الزيارة في ٢٩-١٢-٢٠٢٣ على الرابط الاتي: https://www.washingtoninstitute.org

٣١محمد عبدالقادر خليل: مصدر سابق، ص٣٢

٣٢رحاب ابوالعلا صالح: مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٩

٣٣عبدالرحمن عادل: مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٩

٣٤رحاب ابوالعلا صالح: مصدر سابق، ص٧٥٠

وينظر كذلك- كريم مطر حمزة ونعمة اسماعيل مخلف: مصدر سبق ذكره،ص ٥٣

٣٥محمد عبدالخالق: الموقف التركي وتداعياته على الازمة الليبية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٢٢٠، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية-القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٥

وينظر كذلك/طارق دياب:مصدر سبق ذكره، ص١٢

٣٦رحاب ابوالعلا صالح: مصدر سبق ذكره، ص ص(٧٤٩-٧٥٠)

٣٧ماهو لب الخلاف بين تركيا ومصر، مصدر سبق ذكره

٣٨جنكي تشاندار: مازق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٢٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،٢٠٢٠، ص٢١

٣٩محمد عبدالحفيظ واخرون: ابعاد الصراع الاقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي،برلين، ٢٠٢٠، ص٣٧- وينظر كذلك/ طارق دياب: مصدر سبق ذكره، ص ١٦

٤٠ اياد نصار وسهاد الربايعة:مصدر سبق ذكره، ص٧١

٤١ماهو لب الخلاف بين تركيا ومصر؟، مصدر سبق ذكره

٤٢جنكيز تشاندار: مصدر سبق ذكره، ص٢١

٤٣محمد عبدالسادة علي: مصدر سبق ذكره، ص ٨٧ وكذلك ينظر/ عبدالرحمن عادل:العلاقات الامريكية التركية بعد انقلاب عام ٢٠١٦، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد ٣٧، عدد ١، كلية التجارة وادارة الاعمال – جامعة حلوان،٢٠٢٣، ص٧٥١

٤٤اياد نصار وسهاد الربايعة: مصدر سبق ذكره، ص٧١

٤٥عصام عبدالمنعم واخرون: مصدر سبق ذكره

٤٦غاز شرق المتوسط ..صدام ام تسوية؟ موقع العربية نت تاريخ الزيارة ٧-١-٢٠٢٤ على الرابط الاتي: https://www.alarabiya.net

٤٧زينب ضياء محمد: توجهات الاستراتيجية التركية تجاه منطقة البحر المتوسط ..دراسة جيوسياسية، رسالة ماجستير غيرمنشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، ٢٠٢٢، ص٩٧

٤٨سعيد عبدالرزاق: تركيا توقف اعلاميين من الاخوان في محاولة جديدة لتسريع التطبيع مع مصر شاركوا في التحريض على التظاهر واشاعة الفوضى وهز الاستقرار بالتزامن مع مؤتمر المناخ، موقع صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠٢٢ تاريخ الزيارة ٨-١-٢٠٢٤ على الرابط الاتي: https://www.aawsat.com

٤٩احمد نظيف: المسارات المستقبلية للعلاقة بين تركيا وجماعة الاخوان المسلمين نموقع مركز الامارات للدراسات ، بتاريخ ٢٠-٦-٢٠٢٢ تاريخ لازيارة ٨-١-٢٠٢٤ على الرابط الاتي: https://www.epc.ae

٥٠علي جمعة العبيدي: العلاقات المصرية التركية في مسارها الجديد، موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠-٨-٢٠٢٣ تاريخ الزيارة ٩-١-٢٠٢٤ على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net

٥١ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الكبير حتى فلاديمير بوتينن دار العربية للعلوم ناشرون – بيروت، ٢٠١٣، ص ٢١٧

٥٢بلال شاكر الرشايدة: الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الاطراف الاقليمية،مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد ٢٤، جامعة تكريت، ٢٠٢١، ص٣٨٩

٥٣طارق دياب: العلاقات المصرية التركية.. القضايا والاشكاليات ، المعهد المصري للدراسات ،اسطنبول، ٢٠٢٠، ص ٢٢

٥٤المصدر نفسه، ص٩

٥٥سعيد عبدالرزاق: تركيا توقف اعلاميين...، مصدر سبق ذكره

٥٦سعيد الحاج: محددات السياسة الخارجية التركية اواء مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص(١٦-١٧)

٥٧ برهان كوراوغلو، مصدر سبق ذكره، ص٨ وينظر كذلك: علي حسين باكير،مصدر سبق ذكره، ص٧

٥٨الانهاك السياسي التركي يصل ذروته بعودة العلاقات مع مصر، موقع العرب بتاريخ ١٧-٣-٢٠٢٣ تاريخ الزيارة ١٤-١-٢٠٢٤ على الرابط الاتي: https://www.alarab.co.uk